

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

إن المشاهد في مسرح السياسة العالمي أن تُتخذ السياسات وتُشن الحروب لاعتباراتٍ تتعلق بمصالح الدول الحيوية. وليس من قبيل المبالغة القول بأن الخطابات القيمة الأخلاقية كثيرًا ما تأتي بعد ذلك لتشكّل قشرةً تحجب المصالح الاقتصادية والسياسية العميقة التي تحرك قوى السياسة الدولية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بُذلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لإيجاد أطر عالمية، وهيئات ومواثيق دولية، تكفل تغليب لغة الحوار على لغة البطش، وتدعو إلى تفعيل أخلاق السلم والتعاون، فإن المتحصل كان أدنى من المأمول بلا شك.

على المستوى النظري، تتنازع علم العلاقات الدولية عدّة نظريات أشهرها الواقعية والبنائية والليبرالية. وباستثناء الأخيرة، تميل نظريات العلاقات الدولية إلى وصف طبيعة العلاقات الدولية وتشخيص محرّكات الممثلة بسعي الدول للسيطرة على مجالها الحيوي، وتوسيع نطاق السيطرة هذا ليشمل المعمورة ما أمكن، مع الحرص على منع الدول الأخرى من تحقيق مثل هذه السيطرة؛ فعلى كل دولة أن تتولّى تأمين مصالحها وإضعاف خصومها المفترضين قبل أن ينجحوا في فعل المثل. تجعل هذا النظريات من الواقع أساسًا لنشأة تصوراتها، مستغنية عن كل قيمة مثالية لا تؤثر في صناعة القرارات في السياسة الفعلية، ومن ثمّ فإن المعيار الأخلاقي ليس محلّ اعتبارها ولا عنايتها. أما دعاة النظرية الليبرالية، فإنهم ينادون بتحقيق قيم العدالة والخير في السياسة الدولية، ولكن دون امتلاك أدوات يُمكن بها إنفاذ هذه القيم وتطبيقها. في هذا السياق العالمي، ربما بات الحديث عن الاعتبارات الأخلاقية في السياسة الدولية مثارًا للسخرية، فكأن المنادي به يخلط بين عالمين لا يلتقيان، فيقال له: إن السياسة لا تعرف إلا لغة المصالح، أما الأخلاق فلها ميدان آخر.

ومن هنا يأتي السؤال: ما الذي تُقدِّمه القراءة العميقة لآيات القرآن الحكيم، وفصول سيرة رسول الإسلام ﷺ، وأبواب الجهاد والسَّير وغيرها من مباحث الفقه الإسلامي في صياغة نظرية إسلامية في العلاقات الدولية؟ وهل لها أن تجيب عن أسئلة بواعث الحرب المشروعة وضوابطها، وميزان العلاقة مع الدول الأخرى في السلم والحرب والحياد، وأحكام أهل الذمَّة والمحاربين والأقليات المسلمة في غير دار الإسلام، وأنواع المواثيق والعلاقات التجارية وغير ذلك من الموضوعات والمباحث التي تتصل بالعلاقات بين الدول؟

هذا ما يُقدِّمه كتاب «العلاقات الدولية في الإسلام» لمؤلفه العلامة الموسوعي محمد حميد الله (١٩٠٨-٢٠٠٢م). وإن سيرة هذا الرجل وقائمة مصنفاة تكفي شهادةً على أهمية هذا الكتاب الذي يُقدِّمه مركز نهوض للدراسات والبحوث للقارئ العربي، بعناية وترجمة متقنة من الأستاذ الدكتور محمد أحمد سراج والدكتورة وفية حمودة.

أمضى العلامة محمد حميد الله حياته في خدمة علوم القرآن والسنة النبوية والسيرة النبوية ومباحث الفقه وأصوله تأليفاً وتحقيقاً، حتى زادت مصنفاة على المائة وناهزت مقالاته العلمية الألف مقالة. وقد عرفه القراء العرب برسالته القيمة التي حصل بها على درجة الدكتوراه الثانية من جامعة السوربون، والتي تُرجمت إلى العربية بعنوان «مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة»؛ إذ أسهمت هذه الرسالة في إبراز وجهٍ غائبٍ من وجوه السياسة النبوية، وأسرار نجاحها في عالم الدبلوماسية والسلم، إلى جوار نجاحها العسكري في ميادين القتال والحرب. كما كان للعلامة محمد حميد الله قصب السبق في تحقيق بعض صحائف الحديث النبوي الأولى، كصحيفة همام بن منبه، وغيرها من الصحائف التي قدَّم لها في تحقيقه لكتاب «السرد والفرد»، وقد أسهمت هذه التحقيقات في التأكيد على موثوقية نقل نصوص السنة النبوية الشريفة، وشيوع تدوين الحديث منذ القرن الهجري الأول. أما إنجازُه الأكبر، فهو ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية، ترجمة سلمت من أخطاء المستشرقين وتصوراتهم المغلوطة، فهو

أولُ مسلم يترجم معاني القرآن للفرنسية، وما تزال ترجمته هي الأكثر موثوقيةً واعتمادًا وإبانةً عن معاني الكتاب الحكيم.

لا تقتصر قيمةُ هذا العلامة المنسيِّ على جهده العلمي وإخلاصه البحثي (وحسبنا أن نعرف أنه أتقن ١٧ لغةً، وكتب بالعديد منها، بحسب ما يؤكده كتاب سيرته)، وإنما ترتفع قيمة عمله بإخلاصه الشديد وعمق تقواه وزهده في الشهرة، وهو الأمر الذي تشهد له حوادث كثيرة منها رفضه لجائزة الملك فيصل، وتصدُّقه لمعهد الدراسات الإسلامية في إسلام آباد بمليون روبية، هي قيمة جائزة الدولة التي منحها إياه الرئيس محمد ضياء الحق، خشيةً ضياع أجره عند الله، وغير ذلك من الشواهد التي يطالعنا بها الأستاذ الدكتور محمد سراج في مقدمته الضافية لهذا الكتاب.

وعلى الرغم من اتصال العلامة حميد الله بالأوساط الغربية، ومقامه الطويل نحو خمسين عامًا في فرنسا، فإن هذه الدراسة القيمة في مجال حساس ودقيق (هو العلاقات الدولية في الإسلام)، لم تأتِ بنفسِ اعتزاليٍّ أو تبريريٍّ، ولم تتخذ موقف التأوُّل والاستدراك الذي يشيع في كثيرٍ من الكتابات المعاصرة في هذا الموضوع، بل جاءت بحثًا متينًا مُحكَّمًا من رجلٍ واسع الاطلاع في علوم السيرة النبوية ومذاهب الفقه المختلفة، ومن مؤمنٍ مُخلص متضلعٍّ بمعاني كتاب الله عزَّ وجلَّ. وإذا كان مؤلِّف هذا الكتاب يعتذر لقارئه عن عدم استقصائه للمسائل كافةً التي نهض الكتاب لمعالجتها، فإن هذا الاعتذار المتواضع لا ينقص البتة من سعة موضوعات الكتاب وشمولها لأمِّهات القضايا المؤسَّسة لـ «العلاقات الدولية في الإسلام». كما أن سعة اطلاع المؤلف على كتب الفقه التراثية ومخطوطاتها وغزارة نقله منها لم تحُل دون اجتهاده في التخيُّر وتنزيل الأحكام على الواقع المعاصر.

إن عناوين أبواب الكتاب تُشير إشارةً واضحةً إلى غرض مؤلفه، ألا وهو إعادة صياغة مباحث علوم الفقه ضمن التصنيفات المعاصرة لعلوم السياسة والعلاقات الدولية، وربط المباحث الفقهية التراثية بلغة القانون الدولي وسياق العصر الحديث. فحميد الله هو أولُ مَنْ صكَّ مصطلح «دستور المدينة» و«دولة المدينة»، وهو أولُ مَنْ تناول مبدأ «الحياد» في الفقه الإسلامي السياسي.

كما يقدّم هذا الكتاب إضافاتٍ معرفيةً كثيرةً، أولها التأكيد على الميزان الأخلاقي الذي قامت عليه أحكام الشريعة في ضبط العلاقات الدولية وسلوك المسلمين مع غيرهم من الأمم والدول. فعلى الرغم من انتقال المسلمين من طور الخلافة إلى طور المُلْك ونمو العلوم ونضجها في هذا الطور، فإن علوم الأمة المسلمة عموماً - وفقه العلاقات الدولية في سياقنا هذا خصوصاً - ظلت محتفظةً بأساسها الأخلاقي؛ لاستنادها على الوحي وسُنَّة النبي وخلفائه الراشدين، وهو ما عمل كصمام أمان يمنع هذه العلوم من الركون إلى تبرير الواقع، وكرافعة قيمية مُلهمة للتجارب السياسية التاريخية اللاحقة.

أما ثاني هذه الإضافات فيأتي من قيمته التاريخية؛ إذ إن التأريخ لتطور علم العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية كثيرًا ما يقفز من عهد اليونان إلى قانون الشعوب الذي أقرّه الرومان، إلى بواكير الكتابة في القانون الدولي في العصور الحديثة، وصولاً إلى ميثاق الوفاق الأوروبي، مع إهمال شنيع للفترة الإسلامية التي تمتدُّ إلى ألف عام. ولا يؤدي هذا التجاهل الشنيع إلى إغفال جزءٍ أساسيٍّ من سيرة العلاقات الدولية في العالم فحسب، بل يؤدي إلى حجب حقيقة الدور الذي أدّته الحضارة الإسلامية في تععيد القانون الدولي وتعميمه، هذا القانون الذي لم يظهر في أوروبا الحديثة إلا نتيجة الاحتكاك بالفضاء الحضاري الإسلامي في العصور الوسطى والاستفادة من مؤلفات فقهاءه وتجاربه السياسية، كما يبيّن المؤلف في الفصل الأول من كتابه.

وبالإضافة إلى هذه الإسهامات المنهجية المهمّة، فإن قارئ هذا الكتاب سيجد في أبوابه بياناً شافياً وإيجازاً مُغنياً للعديد من المسائل الشائكة التي تضبط علاقات المسلمين بغيرهم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، كما سيعثر في بعض أبوابه على فوائد وفرائد متفرّقة من قبيل تطوُّر الزي العسكري ودور النساء في المعارك، وغير ذلك من الأبواب المثيرة للاهتمام، التي تحتاج إلى باحثٍ منقبٍ في أبواب التراث ومخطوطاته ليبرزها ويؤبّوها، وهي المهمّة التي قام بها العلامة محمد حميد الله طوال اثني عشر عاماً، هي مدّة عكوفة على هذا الكتاب ومراجعتة.

لقد أحدث عصر الهيمنة الأوروبية، ودخول الاستعمار إلى الجزء الأعظم من حواضر الإسلام حالةً من الازدواج القانوني، حيث فقدت المنظومة الفقهية فعاليتها، وأخذت رقعة نفوذها تنحصر رويدًا رويدًا في مجال الأحوال الشخصية. وتحت هذه الوطأة، كثيرًا ما انصرف الباحثون إلى وجوه الصلة بين الفقه الإسلامي والقانون المعاصر إلى فروع القانون التجاري والمدني والجنائي، وغيرها من أبواب القانون المتصلة بإدارة الشؤون الداخلية للدول. وقد كان إسهام هذا الكتاب وصاحبُه في نقاش قانون العلاقات الدولية في الإسلام إسهامًا يتوخى فتح أفقٍ عالميٍّ للنقاش، واستحضار بُعدٍ حضاريٍّ ملازمٍ لأُمَّة المسلمين ورسالتها العالمية، وهو إسهام أخذ صداه يتردد في مؤلفات لاحقة أخذت تتناول هذا الدرس الفقهي الدولي، وتؤكد كثيرًا من الخلاصات التي سبق إليها العلامة حميد الله.

إن أحد المحاور الرئيسة التي يُعنى بها مركز نهوض للدراسات والبحوث هو تشجيع الاجتهاد في مجال النظر السياسي، وتفعيل النقاش الجاد والرصين بين علوم الوحي وتراث الفقه وبين مستجدات العصر ونوازلها، وتعميق الفهم المعاصر لمنظومة الحداثة السياسية وآليات عملها، وتجديد الفهم لتاريخ منظومة الشريعة وبنائها العلمي وتطبيقاتها في السياقات المختلفة. ثم إن هذا الكتاب يتقاطع مع اهتمام لآزمَ المركز منذ نشأته، ألا وهو الاهتمام بمباحث القانون فلسفةً وتطبيقًا. وقد أصدر المركز جملةً من الكتب المتصلة بهذين المحورين، نذكر منها -على سبيل المثال- كتاب «الإسلام وحقوق الإنسان» لحسين هوشمند، و«خلافية الإنسان: السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الحديث» لآندرو مارتش، و«في أصول النظام القانوني الإسلامي» لمحمد سراج، و«الإسلام والسياسة في العصر الوسيط» لمكرم عباس، و«في النظرية السياسية الإسلامية» لعلي فهد الزميع، وغيرها من الكتب والدراسات المنشورة على موقع المركز.

وفي الختام، فإننا نأمل أن تُسهم ترجمة هذا الكتاب في إضافة لبنة مهمة ومؤسسة لمنظومة التفكير الفقهي والسياسي والقانوني، وأن تشجّع الباحثين العرب على مزيدٍ من الاجتهاد الأصيل والجاد في بناء تصوراتٍ سياسيةٍ تصل تراثنا الفقهي المديد بواقعنا السياسي الحاضر.